" قانون النمو والفرص أغوا الأمريكي الافريقي"

American-African Growth Opportunity Act

أ.د. أمينة رباحي(*)

ملخص:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا، حيث تحاول دراسة التنافس الاقتصادي الأمريكي – الأوروبي في الأسواق الإفريقية، وهي لعبة تنافسية غير صفرية من جهة، وتنافس أمريكي مع القوى الصاعدة "بريكس BRICS" من جهة ثانية. إذ يدور التنافس الأمريكي – الأوروبي حول الولوج إلى الأسواق المغاربية والاستثمار في النفط، والتنافس الأمريكي مع القوى الصاعدة.

ويعتبر إنشاء أفريكوم اعترافا متزايدا بأن إفريقيا أصبحت جزء من المصالح العليا للإستراتيجية الأمريكية. والحاجة إلى التأثير في البيئة الأمنية وعليه حماية المصالح الأمريكية، وهي تعني أيضا مستوى جديد من الالتزامات الأمريكية، دون أن تقوم الولايات المتحدة بعسكرة سياستها في المنطقة.

ويعزز قانون النمو والفرص الذي يعتبر قانون تجاري أمريكي لتسهيل ولوج المنتوجات دول افريقيا جنوب الصحراء الى السوق الامريكية، ويعزز التنمية الاقتصادية ويعجل في تأهيل وإدماج الاقتصادات الأفريقية ضمن النظام التجاري العالمي. ويوفر إطار عمل للحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على بناء

Abstract

Our study attempts to examine and analyses the nature of U.S policy towards Africa. It deals with the economic competition between the United States and Europe with Africa markets at their relationship between Europe and the United States is a Non- Zero-sum competition on one hand, and the competition between the United States an BRICS on the other hand. Creating US Africa Command (AFRICOM) reflects a growing recognition of US strategic interests in Africa and of a need to influence more effectively the security environment to protect and promote these interests. AFRICOM symbolizes a new level of US commitment and identifies the United States as a significant stakeholder in Africa. The new command does not imply a militarization of US policy in the region. The African Growth and Opportunity Act (AGOA) is a United States Trade Act, the legislation significantly enhances market access to the US for qualifying Sub-Saharan African (SSA) countries. Qualification for

(*) – أستاذة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، البريد الالكتروني:
arabahi@yahoo.com

المنارة للاستشارات

القدرات التجارية للدول الافريقية وتوسيع الروابط التجارية مع الولايات المتحدة وافريقيا.
كلمات المفتاحية: إفريقيا- السياسة الأمريكية- أفريكوم- التنافس – أوروبا في إفريقيا- البريكس- التنافس الاقتصادي- الاستثمار في مجال النفط.

AGOA preferences is based on a set of conditions contained in the AGOA legislation. In order to qualify and remain eligible for AGOA.
Key words: Africa- U.S policy- AFRICOM- Competition- Europe in Africa- BRICS- the economic competition- Investments Oil.

حوكمة الإدارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية الإدارية

مقدمة:

يمكن تحديد المصالح الإستراتيجية العليا للولايات المتحدة في المدى المنظور في التالي: منع ظهور قوة منافسة، وتأكيد العولمة بكل أبعادها، والسيطرة على مناطق الطاقة. وتتمثل الإشكالية الأساسية للولايات المتحدة في علاقاتها مع المركزين (أوروبا واليابان) في كيفية التوفيق بين التنافس الاقتصادي بين هذا الثالوث من ناحية، وبين التحالف السياسي والأمني الذي استقر على تقاليد تكرست خلال فترة الحرب الباردة.

ومن المهمات الأولى تحديد أولويات المصالح الأمريكية والطرق الكفيلة لتحقيقها أو الحفاظ عليها. ويذهب سمير أمين في الاتجاه نفسه إذ يرى بأن الولايات المتحدة الوحيدة على الصعيد العالمي التي تمتلك تصورا عالميا لهيمنتها الشاملة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهي القوة الوحيدة التي نظمت قيادتها العسكرية على الصعيد العالمي مطوقة الاتحاد السوفيتي والصين. فإن جيوبوليتكا القيادة العسكرية العالمية للولايات المتحدة هي جيوبولتيكا حقيقية وليست مجرد جيو استراتيجي.(1)

(1)– سمير أمين، "النزعة العسكرية الأمريكية في " النظام الدولي الجديد"، مجلة الوحدة، السنة 8، العدد 90، مارس 1992، ص. 35.

المنارة للاستشارات

حاولت الولايات المتحدة تجنب إفريقيا سابقا قبل إدارة كلينتون باعتبارها من حصة أوروبا الحليفة، حيث رأت الإدارات السابقة أن أي تدخل أمريكي في إفريقيا سيكلفها أموال ووقتا على حد قول لستر ثارو في كتابه "مستقبل الرأسمالية": "إنه في عالم تحكمه التكتلات الاقتصادية لا أحد يضم في صفه الخاسرين؛ وأقصد به إفريقيا جنوب الصحراء"(2)

إلا أن هذا الأمر لم يستمر مع نهاية الحرب الباردة، أين تراجع العامل العسكري لصالح العامل الاقتصادي في إطار العولمة، يشهد العالم منافسة شديدة بين الحلفاء السياسيين على الأسواق والمجالات الحيوية، وفي هذه المنافسة لم يراع الحلفاء مصلحة بعضهما البعض. وعليه غيرت الولايات المتحدة سياستها اتجاه إفريقيا، ولكي تحمي مصالحها في القارة، كان عليها إعادة النظر في إستراتيجيتها العسكرية وضرورة ربط إفريقيا بقاعدة عسكرية أمريكية.

كما أن انتهاء الحرب الباردة طرحت عدة مخاطر وتهديدات جديدة كان على الولايات المتحدة مواجهتها للإبقاء على الريادة والقيادة العالمية لذا يرى كارتر أشتون ووليام بيري في كتابهما "الدفاع الوقائي" بأن "مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري على الولايات المتحدة إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر، كما عليها ترتيب المخاطر".

أولا: طبيعة العلاقات الأمريكية- الإفريقية.

إن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أي منطقة في العالم لا بد أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة، وأهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية. ونظرًا لأن إفريقيا تحتل موقعًا مهمًّا، إن لم يكن خاصًّا، في

(2)- ثارو (لستر)، " **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد**"، ترجمة: عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998.

المنارة للاستشارات

الإستراتيجية التي رسمتها الإدارة الأمريكية للتحكم في عالم المستقبل، لما تملكه القارة من ثروات طبيعية ومواد أولية، لاسيما البترول، الذي أصبح العنصر الحيوي المحرك ليس للاقتصاد الأمريكي وبالتالي تحولت إفريقيا إلى قاعدة إستراتيجية خلفية مهمتها تأمين الإمدادات البترولية للولايات المتحدة، لتقليص الاعتماد على الشرق الأوسط الذي أصبح معرضًا لتطورات لا يستطيع صناع القرار التنبؤ بمداها أو بنتائجها.

فعبر تاريخها، كانت أمريكا مرتبطة ارتباطا شديدا بإفريقيا، حيث كانت تعود العلاقات "الحميمة" بين أمريكا وأفريقيا إلى عدّة قرون خلت، حيث مكّن الاستنزاف البشري لأفريقيا (صيد ملايين الشُّبّان السود لاستعبادهم في المزارع والبيوت) من التراكم البدائي لرأس المال، وتطوّره حتى مرحلة الإمبريالية...ثم أسّس العبيد الأمريكيون المحرّرون دولة "ليبيريا " سنة 1820 التي أصبحت قاعدة أمريكية، في السّاحل الغربي لإفريقيا... رغم أن الولايات المتّحدة لم يكن لها تاريخ استعماري تقليدي مثل بريطانيا وفرنسا، اللتين تقاسمتا إفريقيا والعالم.

فقد تميزت السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا قبل بداية الحرب الباردة بالعزلة وعدم التدخل في الشئون الداخلية للقارة، حيث تم تقسيم أفريقيا بين القوى الاستعمارية الأوروبية في مؤتمر برلين 1884-1885.

ويرجع سبب هذه السياسة الإفريقية للولايات المتحدة إلى عدم الخبرة، فقد واجهت هذه السياسة معضلة حقيقية مع بداية فترة الحرب الباردة في أواخر الأربعينات، حيث أكد ذلك جورج ماجهي مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى والشئون الإفريقية بقوله: "إننا لسنا في موقع يمكننا من ممارسة المسئولية بشكل مباشر تجاه أفريقيا، إننا نفتقد الرغبة لتحمل المسئوليات التي يقوم بها الآخرون وعلى أي حال فإن المبادئ التي نؤمن بها والالتزامات الحاكمة لحركتنا فضلا عن عدم خبرتنا أسهمت جميعها في عدم تحملنا لهذه المهام."

المنارة للاستشارات

ww

غير أنها استفادت من الحربين العالميتين، لتقوية نفوذها الاقتصادي والعسكري(عكس بريطانيا وفرنسا)... بالتوازي مع إضعاف الإمبرياليات الأوروبية، زاد نفوذ الإتحاد السوفيتي وحلفائه، وكانت إفريقيا ساحة للصراع بين المعسكرين "الغربي" بزعامة أمريكا، و"الشرقي" بزعامة الإتحاد السوفيتي (القرن الإفريقي، الكونغو، أنغولا والموزمبيق، إفريقيا الاستوائية، مصر وغيرها).

وقد مثّل انهيار الإتحاد السوفيتي فرصة للهيمنة المطلقة على عديد مناطق العالم، ومنها إفريقيا، برغم التنافس الأمريكي الفرنسي) فقبل عشر سنوات كانت لفرنسا 100 قاعدة عسكرية في القارّة، و20 دولة افريقية كانت نشيطة في الدفاع عن الفرنكفونية ، خصوصا بعد الاكتشافات البترولية في بعض المناطق الإفريقية وأهمُّها منطقة خليج غينيا.

ويمكن القول بشكل عام أن الدبلوماسية الأمريكية تجاه أفريقيا فى ذلك الوقت واجهت مشكلات أساسية:

أولها: أنها كانت تؤمن بالدور المحوري للقوى الأوروبية في مستعمراتها الأفريقية السابقة وثانيا :اعتقد كثير من الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصري داخل الولايات المتحدة ذاتها إلى رد فعل غاضب بين صفوف المثقفين الأفارقة على أن رياح التحرر الوطني التي هبت على أفريقيا منذ الخمسينات دفعت بالولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياساتها السابقة تجاه أفريقيا.

وقد أكد نيكسون فى تقرير زيارته التاريخية لثماني دول إفريقية سنة 1957م على أهمية الاستقلال والتحرر الوطني بالنسبة للأفارقة وطالب أيضا بضرورة أن تعترف كافة إدارات الحكومة الأمريكية بالأهمية المتزايدة لأفريقيا بالنسبة للمصالح الأمريكية، واقترح نيكسون بأن يتم تعيين مساعد مستقل لوزير الخارجية للشئون الأفريقية، وأن يتم على

المنارة للاستشارات

ww

صعيد آخر توجيه الاستثمارات الأمريكية إلى إفريقيا في نفس الوقت الذي تتوقف فيه أمريكا عن ممارسة التمييز العنصري حتى تكسب ود وتأييد الأفارقة.

يمكن القول أن نيكسون رغم اعترافه باستمرار الدور الأوروبي المهيمن في إفريقيا وضرورة التشاور والتنسيق مع القوى الأوروبية فإنه أكد على ضرورة صنع سياسة أمريكية مستقلة تجاه إفريقيا.

وتتلخص قائمة المصالح والأهداف القومية التي كانت تشكل محددا للسياسة الأمريكية تجاه إفريقيا إبان الحرب الباردة اشتملت على أربع قضايا أساسية هي:

- احتواء الشيوعية.
- حماية خطوط التجارة البحرية.
- الوصول إلى مناطق النفط والمواد الخام.
- دعم ونشر القيم الليبرالية ولاسيما تلك الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

ثانيا: التو افق الأوروبي- الأمريكي اتجاه القضايا الإفريقية بعد الحرب الباردة.

أوضح البنتاغون في دراسته الإستراتيجية التي طرحها عام 1995 أن "إستراتيجية الردع" مستمرة لعالم ما بعد الحرب الباردة وما أصابها من تغيير أساسي هو انتقالها من "البيئة الغنية بالأسلحة" لعدو القوة العظمى إلى "بيئة الجنوب الغنية بالأهداف" التي كانت في الحقيقة الهدف الرئيس للعدوان والإرهاب أثناء الحرب الباردة.

يذهب كارتر أشتون وويليام بيري** بأن مع انتهاء الحرب الباردة أصبح من الضروري على الولايات المتحدة إعادة التفكير فيما يتعرض له الأمن الأمريكي من مخاطر. ويمكن إعادة

** - **أشتون كارتر** مساعد وزير الدفاع الأمريكي الأسبق لسياسات الأمن الدولي وأستاذ ومدير سابق لمركز العلوم والشؤون الدولية بمدرسة جون كينيدي بجامعة هارفارد.

- **ويليام بيري** وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأستاذ بكلية الهندسة بجامعة ستانفورد. كارتر وبيري يشتركان في إدارة "مشروع ستانفورد- هارفارد للدفاع الوقائي".

المنارة للاستشارات

ww

ترتيب هذه المخاطر ترتيبا نزوليا من أشدها خطرا إلى أقلها خطرا. فعلى رأس الترتيب توجد القائمة (أ) وتشمل المخاطر التي تهدد الوجود الأمريكي من النوع الذي كان يشكله الاتحاد السوفيتي سابقا، هذه القائمة خالية مع وضع روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي بين قوسين بصفة مؤقتة. القائمة (ب) هي التهديدات القائمة على المصالح الأمريكية ولكنها لا تهدد وجود أمريكا أو طريقة الحياة الأمريكية (وهي كل دول محور الشر وعلى رأسها إيران). القائمة (ج) من الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، ولكنها لا تؤثر في أمن الولايات المتحدة تأثيرا مباشرا، ولا تهدد المصالح الأمريكية تهديدا مباشرا.[1] والإستراتيجية الوقائية هي إستراتيجية دفاعية للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين.

وخلو القائمة (أ) يحدث شيئا من الارتباك لدى الأمريكيين الذين حققوا انتقالية ضخمة بالتحول من دحر العدوان إلى ردع العدوان بعد الحرب العالمية الثانية، وعليه تحاول الولايات المتحدة إقناع حلفائها بضرورة اهتمامها بالقائمة (ب) بمساندة أوروبية بغير شروط، وتدخلها مباشرة دون استشارتهم، وهذا ما لا تقبله الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا، واهتمام أوروبا بالقائمة (ج) يرجع لما لها من قدرات دبلوماسية لحل هذا النوع من النزاعات.

وبما أن القائمة (ج) لا تهدد المصالح الأمريكية ولا الوجود الأمريكي فهي أقل أهمية، وأي تدخل أمريكي سيكلفها أموال ووقتا على حد قول لستر ثارو في كتابه "**مستقبل الرأسمالية**": "إنه في عالم تحكمه التكتلات الاقتصادية لا أحد يضم في صفه الخاسرين؛ وأقصد به إفريقيا جنوب الصحراء"، وليس بأهمية القائمة (ب) التي يوجد على رأسها الشرق الأوسط، فإن معظم النزاعات في القائمة (ج) من حصة أوروبا.

---

[1]– أشتون كارتر / وليام ج. بيري، "**الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن**"، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001، ص.ص. 18 - 19.

المنارة للاستشارات

مع انهيار الاتحاد السوفيتي بدأت المناقشات حول مصير التحالف الغربي. فمن وجهة أمريكية إن الحلف الأطلسي وثاق متين بين جانبي الأطلسي ولكن يجب إدخال إصلاحات داخلية ليبقى الحلف متماسكا بعد الحرب الباردة حيث حذر السيناتور ريتشارد لوجر حينما قال: "يجب على الناتو أن يخرج خارج المنطقة وإلا فإنه سيفلس [1] وأي عمليات خارج المنطقة يجب على الناتو الاعتماد فيها على الخبرة الواسعة والتخصص لأعضائه الأوروبيين الرئيسيين. فلفرنسا خبرة واسعة، وتفهم جيدا إفريقيا حيث لعبت دورا حيويا في إدارة صدامات إقليمية، فبفضل فرنسا تم حصر القوات الكوبية في أنجولا ولم تستطع الاستيلاء على المناطق الغنية بالمعادن في زائير. وتمتلك فرنسا وحدها الأدوات الأساسية والمهارة في معالجة الأزمات العرقية والإثنية في إفريقيا، وهي تملك مفاتيح المغرب العربي والساحل الإفريقي.

ولبريطانيا القدرة على إدارة الملفات الساخنة في الشرق الأوسط والخليج العربي والفارسي، ومن المستحيل على الولايات المتحدة العمل وحدها في منطقة معقدة مثلها (مثال ذلك المستنقع العراقي). وعليه يكمن الإصلاح بالنسبة للولايات المتحدة في ضرورة توسيع الحلف خارج مناطقه التقليدية، وتحديث المفهوم الإستراتيجي الذي يجيز للحلف القيام بمهمات وعمليات خارج إطار المادة الخامسة من ميثاقه التي كانت قد منعت اتخاذ إجراء القوة المسلحة إلا في حالة تعرض إحدى الدول الأعضاء فقط للهجوم العسكري. ومنه كانت الحرب في ليبيا ضمن الامتداد الأمني لأوروبا، كما أنها ترى أن أمنها يبدأ من الساحل الإفريقي،

---

[1]- ريتشارد نيكسون، **"ما بعد السلام"**، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة، دار الهلال، مصر، 1995، ص. 103

-BRZEZINSKI (Zbigniew), "**The choice: Global Domination or Global leadership**", Basic Books publishers, a member of the perseus Books Group, New York, 2004

- BRZEZINSKI (Zbigniew), " **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power"**, Basic Books, A member of the Perseus Books Group, New York, 2012. 204

المنارة للاستشارات

بينما تقع الحرب على العراق ضمن الدائرة الأمريكية والبريطانية. وهو توافق كبير يشبه اتفاقية سايكس بيكو. وعلى هذا يمكن أن نضع هذه النقاشات في مستويين:

1- بعض القادة الغربيين يحبذون الرؤية الإستراتيجية الأمريكية التي تستوجب تواجدا عسكريا هجوميا في كل مناطق الأزمة من البلقان إلى آسيا الوسطى، والشرق الأوسط الجديد من موريطانيا إلى أفغانستان.
2- توجه يأمل في أن تكون هناك بعثات من القادة إلى منطقة الأورآسيا إلى الحوض المتوسط للحلف الأطلسي لصالح أوروبا.

لم تعطى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية اهتماما كبيراً للقارة الأفريقية حيث لم تكن تدار عبر قيادة أمريكية واحدة مسؤولة عن كل القارة الأفريقية، بل كانت تدار من قبل عدة قيادات أمريكية عالمية أخرى وهي: قيادة أوروبا – قيادة الباسفيك- القيادة الوسطى المركزية.

وهكذا كانت إفريقيا موزعة بين ثلاث قيادات عسكرية، مما خلق صعوبات متعددة، خاصة مع تركيز بؤر الصراع في الشرق الأوسط وإفريقيا في مسئولية قيادة واحدة. وعليه كان على الولايات المتحدة إعادة النظر في الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا.

قيادة المهام المشتركة في القرن الإفريقي بجيبوتي سنة 2003 **(CJTF-HOA)COMBINED JOINT TASK FORCE-HORN OF AFRICA وتم ضمها إلى قاعدة أفريكوم بشتوتجارت بألمانيا.**

القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا AFRICOM/ US MILITARY AFRICA COMMAND : وهي مكونة من وحدات مقاتلة موحدة تحت قيادة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي المسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وهي علاقاتها العسكرية ب 53 دولة إفريقية ما عدا مصر التي ترتبط بالقيادة المركزية الأمريكية، ومدغشقر المرتبطة بقيادة المحيط الهندي. وقد تأسست رسميا في أكتوبر 2008.

المنارة للاستشارات

وتعود أسباب إنشاء هذه القاعدة للأسباب التالية:

1- ارتباط افريقيا بالقيادة في أوروبا لم يعد له معنى، لان شاسعة إفريقيا وتنوع التهديدات الأمنية بها والتي تختلف عن القضايا الأوروبية، وعليه ترى أمريكا أن إفريقيا تحتاج إلى مساعدة أمنية وعسكرية لمواجهة الارهاب والجريمة المنظمة.[1]

2- تزايد اعتماد الولايات المتحدة على موارد الطاقة في خليج غينيا وتزايد الشركات النفطية الأمريكية في عدة دول إفريقيا، لذا يذهب فرانك فرانشر عضو المجلس الأمريكي للمحامين السود أن : " الافريكوم ليست إلا وسيلة لضمان الموارد النفطية الأمريكية، وكل من يعارض هذه الأهداف يصبح إرهابيا وعليه يصبح هدفا للجيش الأمريكي".

3- تنامي ظاهرة الإرهاب في الساحل وإفريقيا.

4- تنامي التواجد الصيني في المنطقة حيث أصبحت الصين الشريك التجاري والمستثمر الأول في إفريقيا إذ تشير إحصائيات عام 2013 أن حجم التبادل التجاري وصل إلى 200 مليار دولار ويتجاوز الحجم التجاري للولايات المتحدة مع القارة الإفريقية بالضعف[2]، كما أصبحت الصين ثالث شريك اقتصادي لإفريقيا بعد فرنسا والولايات المتحدة، والمستورد الرئيسي للنفط الإفريقي.

5- مساهمة الصين ب150 جندي مع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين في كافة أنحاء إفريقيا سنة 2004.

---

(1) – James Jay carafano, Why United States of America needs Africom ?, The National Interest, March 20, 2016 in: http://nationalinterest.org/feature/why-the-united-states-needs-africom-15542. vu le 30/07/2016 à 20h57.

(2) - أميرة محمد عبد الحليم، " ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية- الإفريقية؟"، مجلة السياسة الدولية الالكترونية على الموقع: **www.siyassa.org.eg** ، تاريخ الزيارة 02 أوت 2016، على الساعة 20سا

المنارة للاستشارات

ثالثا: مؤشرات تغير الرؤية الأمريكية لإفريقيا:

احتلت القارة الأفريقية، موقع متقدم لدى واضعي الإستراتيجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. وتجلى ذلك الاهتمام المتزايد في تلك الزيارة التي دخل بها الرئيس بل كلينتون التاريخ بوصفة أول رئيس أمريكي يزور القارة. متزامنة مع اقتراب انتهاء فترة ولايته الثانية. وأعقبه الرئيس جورج بوش الابن وبعده الرئيس أوباما، بزيارة مماثلة حملت مؤشر متميز في تأكيد اهتمام الولايات المتحدة بالقارة السمراء.

حيث أعد مركز الدراسات الإستراتيجية في واشنطن - تحت رئاسة والتر كانشتاير – مساعد وزير الخارجية لشؤون إفريقيا، في إدارة كلينتون، وعضوية استيفن مورس- ورقة شملت الإستراتيجية الأمريكية في إفريقيا.

جاء في توصيات الورقة أن تركز الولايات المتحدة سياساتها فى خمسة مجالات:

- محاربة الإرهاب.

-البترول بتدعيم تواجد الولايات المتحدة في المناطق البترولية وضمان ممرات نقل الموارد النفطية.

- إنهاء النزاعات المسلحة ولعل عقد التسعينيات شهد نهاية نظام الأبارتيد وانتهاء الصراع في أوغندا والإطاحة بنظام موبوتو في الكونغو الديمقراطية، وإسقاط النظام العسكري في سيراليون. وإنشاء قوة إفريقية ACRI لحل الأزمات الإفريقية.

- مكافحة وباء الإيدز.

- الدور المتعاظم للمجموعة الأفريقية في منظمة التجارة الدولية وربطها بالشراكة مع الولايات المتحدة في تطوير التبادل التجاري بين الجانبين. وربط المساعدات الأمريكية

المنارة للاستشارات

ww

بالتحول الديمقراطي.

اشتملت الورقة أيضا على سبع موجهات ، للسياسة الأمريكية في القارة الأفريقية .

1- بدأت بالبترول، بحيث تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على 1/4 ربع احتياجاتها، البترولية من أفريقيا ((نيجيريا – أنجولا – غينيا استوائية –تشاد – ساوتومى)، حيث من الممكن أن تضخ هذه البلدان مليون ونصف برميل إضافية يومياً خلال سبع سنوات.

2- إنشاء خطان متوازيان عبر وسط القارة، من شواطئ البحر الأحمر إلى شواطئ المحيط الأطلسي في الكاميرون وموانئ غرب أفريقيا لنقل بترول السعودية والخليج، إضافة لبترول غرب أفريقيا، ثم بالناقلات العملاقة عبر المحيط الأطلسي، إلى الشواطئ الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية . بعيداً عن منطقة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، ومضاعفات احتلال العراق، وإرهاصات التوتر مع إيران، ومخاطر الإرهاب! وإذا كانت ميناء ينبع السعودية على البحر الأحمر، هي المستودع المقترح لتجميع بترول السعودية والخليج، ليتم نقله بالناقلات عبر البحر الأحمر إلى الشاطئ الإفريقي ، يصبح شاطئ السودان هو الأقرب والمرشح لبداية خطى نقل البترول عبر أراضيه غرباً ، عبر تشاد ثم الكمرون على شاطئ الأطلسي .

3-مع تحديد استراتيجية ما بعد السلام في السودان.

4-تطوير أسواق المال في بلدان أفريقيا الجنوبية.

5-الحفاظ على الموارد الطبيعية.

6-تنشيط دبلوماسية الأزمات.

7-مكافحة الإيدز.

المنارة للاستشارات

ww

رابعا: المنافسة الأمريكية والقوى الصاعدة في إفريقيا

اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة السياسية ترك فراغا جيو استراتيجيا في قلب الأورآسيا، كما يرى زكي العايدي أن: "من نتائج الحرب الباردة انهيار شامل لم يقف عند حدود تحطيم المعسكر الشرقي، بل شمل مختلف المقاييس الإيديولوجية السياسية الاجتماعية للنظام الدولي".

إن تصاعد القوة الاقتصادية الألمانية في إطار الوحدة الأوروبية واليابان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادي جعل الكثير من الملاحظين يرون أنه: يمكن الاستقلال عن السلم الأمريكي والرجوع مرة ثانية إلى السلم الأوروبي، فكما يرى صامويل هنتغتون فإن "القرن الحادي والعشرين إن لم يكن أمريكيا، فإنه بالضرورة أوروبي"[1]

أظهر هذا الصعود الكثير من وجهات النظر المتناقضة رغم بقاء التحالف ضمن دائرة الحلف الأطلسي. ففي ظل منظمة التجارة العالمية تصاعدت الحروب التجارية بين الطرفين إلى درجة اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات الحظر الاقتصادي ومن طرف واحد. وهذا كله على أساس التنافس على الأسواق، بينما نلاحظ من الجانب الأمني منافسة شديدة أوروبية على القيادة خاصة على منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تصاعد القوة لمجموعة BRIC (البرازيل- روسيا- الهند والصين) جعل ميزان القوى انتقل إلى آسيا (اليابان- الهند- الصين) التي لها نفوذ اقتصادي كبير في المنطقة الإفريقية. ورغم تراجع القوة الاقتصادية اليابانية مع الأزمة المالية في سنوات التسعينيات، فهذا لا يعني أن هذا البلد لا يشكل خطرا على الاقتصاد الأمريكي والأوروبي. كما أنه بالمقابل هناك تصاعد للقوة الناعمة للصين. وإن كانت اليابان قوة اقتصادية منافسة تعتبر معجزة

(1) -- Joseph.S. Nye. JR , **« Le leadership américain, quand les règles du jeu changent »**, Presses Universitaires de Nancy, 1992, P. 130.

المنارة للاستشارات

اقتصادية، فإن الصين قوة تجارية منافسة ذات السلع الرخيصة تكتسح الأسواق الثالثية وخصوصا المغرب العربي. فتصاعد القوة الصينية يطرح عدة تحديات ومشاكل للمجتمع الغربي (الأوروبي والأمريكي). ويعتبر الغزو الصيني كاسح تقريبا في كل الدول، وهذا في حد ذاته يشكل تهديدا للدول الصناعية الكبرى، إذ يروج الصينيون لسلع مقلدة غير أصلية رخيصة الثمن « Le contre façon »، وينافس أوروبا في المشاريع الاقتصادية في المغرب العربي.[1]

المجال الاقتصادي:

يمكن تلمُّس أهداف التحرك الاقتصادي الأمريكي الجديد في إفريقيا من خلال التقرير الذي صدر في منتصف عام 1997م بعنوان **"تعزيز العلاقات الاقتصادية للولايات المتحدة مع إفريقيا"** حيث أعده فريق مستقل من الخبراء بتكليف من مجلس العلاقات الخارجية. وقد أوصى التقرير بأن تكون الولايات المتحدة في مقدمة الدول الصناعية الكبرى للاستفادة من الفرص الجديدة في إفريقيا. واستنادًا إلى ذلك عملت الإدارة الأمريكية بدأب شديد على إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي من خلال:

(أ) تشجيع الدول الإفريقية على انتهاج سياسات اقتصادية ناجحة وهو الأمر الذي يحقق نمط التنمية المستدامة بما يخلق في النهاية فرصًا أفضل للتجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة.

(ب) قانون النمو والفرص في إفريقيا، وهو الذي وافق عليه الكونجرس في إطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة حول إفريقيا. ويعد هذا القانون منافسًا لاتفاقية لومي Lomé المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي ومنطقتي الكاريبي والباسيفيكي .

---

[1] - Françoise Nicolas, «Chine : bienfaits et revers de la mondialisation», **Questions internationales : Dossiers (mondialisation et inégalités)**, éditions la documentation française, N°22, Novembre- Décembre 2006, P.P. 48 - 56.

المنارة للاستشارات

(ت) سياسة المساعدات الأمريكية تجاه إفريقيا؛ إذ لا يخفى أن الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلاً من المساعدات لا تعني إلغاء أو تخفيض المساعدات الأمريكية المقدَّمة للقارة، ولكنها تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي -حسب المتطلبات في المنطقة .

(ث) الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا، مثل جماعة تنمية الجنوب الإفريقي "السادك"، والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا "الأكواس ."

إفريقيا وأحداث 11 سبتمبر 2001

وضعت 11 سبتمبر 2001 إفريقيا ضمن دوائر التحرك الأمريكي، وذلك للاعتبارات التالية:

1) إفريقيا قد تكون ملاذا آمنا لاختباء وتمويل التنظيمات الإرهابية، من خلال تفجير سفارتي أمريكا في نيروبي ودار السلام عام 1998، مما أشار إلى وجود "القاعدة" في دول إفريقية، وتشابكها مع المنظمات الإسلامية متطرفة في القرن الإفريقي.
2) الاكتشافات النفطية تضع القارة الإفريقية ضمن مناطق الاهتمام الأمريكية ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجمل الاحتياطي النفطي لإفريقيا بـ 80 مليار برميل أي ما نسبته 8 %من الاحتياطي العالمي الخام.
3) توسيع التمركز العسكري في القارة الإفريقية، بحيث تستطيع الولايات المتحدة تطبيق سياسات الضربات الوقائية في أي وقت، وتطويق أي قوة معادية.

خامسا: قانون الأمريكي للنمو والفرص لصالح إفريقيا

لقد ثبت أن التجارة تشكل المحرك الأساسي لدعم الدول الافريقية، لذا جاء قانون النمو والفرص لأفريقيا (أغوا)، الذي صدر في العام 2000، الذي يسمح بتصدير 39 بلد أفريقيً مؤهل لمنتجاته من دون رسوم جمركية إلى الولايات المتحدة. والبلدان الأفريقية هي: أنغولا، بنين، بوتسوانا، البوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، جزر الرأس الأخضر، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جمهورية الكونغو، جيبوتي، إثيوبيا، الغابون، غامبيا، غانا، غينيا،

المنارة للاستشارات

كينيا، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سيراليون، دولة جنوب أفريقيا، دولة جنوب السودان، سوازيلاند، تنزانيا، توغو، أوغندا، وزامبيا.

ويعزز قانون أغوا التنمية الاقتصادية ويعجل في إدماج الاقتصادات الأفريقية ضمن النظام التجاري العالمي. ويوفر إطار عمل للحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني على بناء القدرات التجارية للدول الافريقية وتوسيع الروابط التجارية مع الولايات المتحدة وافريقيا.

فلقد ثبت أن التجارة تشكل المحرك، ولذا كان موضوع منتدى أغوا للنمو المستدام لسنة 2013، هو "التحول من خلال **التجارة** والتكنولوجيا". اقيمت برامج من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني في 11 أوت 2013، تسبق الاجتماع الوزاري الذي استمر لمدة يومين في أديس أبابا، إثيوبيا، في 12- 13 اوت 2013.

وقد أسهم قانون النمو والفرص في إفريقيا "أغوا" والذي سينتهي العمل به عام 2025، إلى ارتفاع واردات الولايات المتحدة من إفريقيا، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية وواشنطن من 6.7 مليار دولار إلى 24 مليار دولار.[1]

وقد استوردت الولايات المتحدة من إفريقيا سنة 2013، ما قيمته 3.39 مليار دولار من إجمالي 7.1% الواردات الأمريكية، كما بلغت قيمة الصادرات إلى إفريقيا 24 مليار دولار لتمثل 5.1% من إجمالي الصادرات الأمريكية.[2]

ويهدف هذا القانون إلى تكثيف التجارة بين إفريقيا والولايات المتحدة التي لا تزال منخفضة؛ حيث بلغت فقط 50 مليار دولار في عام 2016م، بزيادة 10 مليارات فقط عن عام 2000م. وبالمقارنة، فإن التجارة بين إفريقيا والصين تبلغ حوالي 150 مليار دولار في نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنتجات الإفريقية الأكثر استفادة من قانون(AGOA) هي

[1]– أميرة محمد عبد الحليم، "ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية- الإفريقية" الموقع السابق.

[2]– نفس الموقع.

المنارة للاستشارات

الهيدروكربونات (حوالي 70٪). ويتم استخدام هذا القانون كسلاح دبلوماسي مِن قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث تفيد فوائده فقط 39 من 49 دولة في إفريقيا؛ حيث تم إبعاد بعضها (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان أو غينيا الاستوائية أو جمهورية إفريقيا الوسطى) بسبب "عدم كفاية الديمقراطية".

الخاتمة:

كانت اهداف الولايات المتحدة من قانون النمو والفرص هو ربط الدول الافريقية بمصالحها مباشرة للتضيق على الصين ومنافسة الدول الأوروبية في عمقها الاستراتيجي، وقد اكدت الولايات المتحدة في استراتيجية الدمقرطة الافريقية وفرضها كشرط لتأهيل الدول الافريقية للاستفادة من قانون الدعم والفرص، وكانت نتيجة ذلك أن أغلب الدول الافريقية قامت بانتخابات في دولها، للحصول على المساعدات الامريكية والغربية، وليس ايمانا بالديمقراطية واقتصاد السوق.

كما تهدف الولايات المتحدة على آلية تعزيز التجارة والاستثمار مع دول القارة للاستفادة من مواردها الأولية الهائلة المعدنية والزراعية وخاصة النفط، إضافة الى محاربة الإرهاب، وتقليص النفوذ الصيني والفرنسي على السواء.

المنارة للاستشارات
ww

المراجع:

الكتب:

.– كارتر (أشتون) / بيري (وليام ج.) ، **"الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن"**، ترجمة: أسعد حليم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة 2001.

- عبد العاطي (عمرو)، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت 2014.

- محمود (جميل مصعب)، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2005.

- نيكسون (ريتشارد) ، **"ما بعد السلام"**، ترجمة: محمد عبد الحليم أبو غزالة، دار الهلال، مصر، 1995.

المقالات والمجلات

- ثارو (لستر)، " **مستقبل الرأسمالية: كيف تصوغ القوى الاقتصادية الراهنة عالم الغد**"، ترجمة: عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، سوريا، 1998.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- رباحي (أمينة) ، ***"التكتلات الاقتصادية الكبرى في "النظام الدولي الجديد": دراسة مقارنة بين الاتحاد الأوروبي والنافتا***" كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، قسم العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المملكة المغربية أكتوبر 1999.

- رباحي (أمينة)، **التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية بعد الحرب الباردة**، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

-أميرة محمد عبد الحليم، " ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية- الإفريقية؟"، مجلة السياسة الدولية الالكترونية على الموقع: **www.siyassa.org.eg** ، تاريخ الزيارة 02 أوت 2016، على الساعة 20سا

المنارة للاستشارات

ww

Livres :

-ESAMBERT (Bernard), **« La guerre économique »**, Ecole polytechnique, promotion 1989, Paris Janvier 1991.

- Kagan (Rober)t, **«La puissance et la Faiblesse : les Etats-Unis et l'Europe dans le nouvel ordre mondial»**, Traduit par : Fortunato Israël, Collection Commentaire Plon, 2003

-- Nye. JR (Joseph.S.), **« Le leadership américain, quand les règles du jeu changent »**, Presses Universitaires de Nancy, 1992.

Revues :

- Auzanneau (Mathieu) et Serina (Guillaume), « La grande inconnue des réserves », **Le Monde, Dossier et Document**s, N° 347, Novembre 2005, P.4

-- Kennedy (Paul), Chase (Robert S.) & Hill (Emily B.), « Pivital states U.S. strategy.», **Foreign affairs**, volume 75, N°1, January/ February 1996, P.P : 46- 47.

- Nicolas (Françoise), «Chine : bienfaits et revers de la mondialisation», **Questions internationales : Dossiers (mondialisation et inégalités)**, éditions la documentation française, N°22, Novembre- Décembre 2006, P.P. 48 - 56.

- Sur (Serge), «Europe / Etats-Unis : le face à face, ni Mars ni vénus : Achille ou Ulysse», **Questions internationales**, N° 9 Septembre – Octobre 2004, P.P. 4 - 5.

Books :

BRZEZINSKI (Zbigniew), "**The choice: Global Domination or Global leadership**", Basic Books publishers, a member of the perseus Books Group, New York, 2004

- BRZEZINSKI (Zbigniew), " **Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power"**, Basic Books, A member of the Perseus Books Group, New York, 2012.

Internet:

– carafano (James Jay), Why United States of America needs Africom ?, The National Interest, March 20, 2016 in: http://nationalinterest.org/feature/why-the-united-states-needs-africom-15542. vu le 30/07/2016 à 20h57.

المنارة للاستشارات

ww

-**Washington files**, US information Agency, 30 march 1999.
-About AGOA, AGOA.info, Africa Growth and opportunity act, in **http://agoa.info/about-agoa.html.**

المنارة للاستشارات

ww